

آليات الخطاب التفسيري لدى عبد الوهاب المسيري: كتاب "في الخطاب والمصطلح الصهيوني" نموذجاً

نضال "محمد فتحي" الشمالي*

ملخص

يصدر عبد الوهاب المسيري (1938-2008) عن مشروع معرفي متكامل يسعى فيه إلى تأسيس العلوم الإنسانية وفق رؤية إنسانية أخلاقية، فبعد ربع قرن مضت قدّم إنتاجاً متنوعاً وعميقاً يؤسس فيه رؤية للكون، وينطلق من ضرورة زعزعة الخطابات القارة وعلى رأسها خطاب الحداثة الغربية وتقويض خطابها العلماني وأسس الفلسفية والمعرفية. وقد اعتمد المسيري في مشروعه على خطاب شمولي أطلق عليه مصطلح "الخطاب التفسيري" وهو خطاب يتجاوز في قدرته وشموليته خطابات أخرى كالعلمي والموضوعي والنصوصي وإن كان يوظفها. إنه خطاب يعمق رؤيتنا الفلسفية ويفسر الظواهر عبر آليات التجريد والتنسيق منطلقاً من فكرة أن المعرفة أساس للتجديد. والخطاب التفسيري لدى المسيري في مظهر من مظاهره خطاب مركب يجعلنا قادرين على إدراك الواقع لا كحقائق متناثرة بل بوصفها كلاً متكاملًا، من هنا، تسعى هذه الورقة - من خلال كتاب المسيري "في الخطاب والمصطلح الصهيوني" (2003) - إلى تحديد آليات من ضرورة التفريق بين الجوهري والهامشي، وإدراج التفاصيل داخل أنماط متواترة، ورؤية الظواهر من خلال متواليات قائمة وأخرى احتمالية، والبعد عن القيم المطلقة والصور النمطية والقوالب الجاهزة، وضبط المستوى التعميمي وتطويق أزمة المعنى.

الكلمات الدالة: الخطاب التفسيري، عبد الوهاب المسيري، البنية الظاهرة، البنية الكامنة.

المقدمة

ضَبَطَ المصطلح أولوية قصوى في أي جدال فكري يحتدم بين طرفين، وتتضاعف المسألة أهميتها لدى أحد الطرفين عندما يكون الآخر يمتلك جهازاً اصطلاحياً خصباً، تماماً كالمشروع الصهيوني ذي الحركة الدؤوب، وهو مشروع ما انفك يعمل بجِدِّ حتى يغطي المستجدات والمتغيرات والتحويلات. مع العلم أن هذا النشاط في تكوين المصطلح وتحديد مفهومه ومرجعياته لا يعني بالضرورة حالة صحية تمرّ بها الذهنية الصهيونية بقدر ما يعني "أزمة إيديولوجية واحتداماً للتجمع الصهيوني قاد إلى تصعيد عملية توليد المصطلحات" (المسيري، 2003: ص 243) ولو بتزييفها.

ومثل هذا التصعيد لا بدّ أن يجابه بمراجعة وتفكيك وإعادة تركيب، ولو لم يحدث ذلك فإن النتيجة المنطقية أن يفلح الآخر في فرض تصوره علينا معرفياً، والمعرفة شكل من أشكال فرض تصوّر عن العالم بالأسلوب الذي يكفل لصاحب التصوّر الغلبة، ومن ثمّ فرض الطاعة والخضوع على غيره (إبراهيم، 2012: ص 41). إن الشرط الأساس لمجابهة الآخر أن تعرفه حق المعرفة (المسيري، 2006: ص 5).

ومن المشاريع الفكرية المهمة الصادرة عن وعي نقدي كلفي مشروع المفكر المصري عبد الوهاب المسيري (1938-2008م) وهو مفكر وعالم اجتماع مصري إسلامي، ألف موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية أحد أكبر الأعمال الموسوعية العربية في القرن العشرين. استطاع من خلالها إعطاء نظرة جديدة موسوعية موضوعية علمية للظاهرة اليهودية بشكل خاص، وتجربة الحداثة الغربية بشكل عام، مستخدماً ما طوّره في أثناء حياته الأكاديمية من نماذج تفسيرية. الذي كان يمتلك قدرة نقدية محللة ونافذة تعيد التفسير والتركيب بعيداً عن التعميمات والاختزال، ذات نزعة إنسانية أخلاقية، تتأى بنفسها عن الخطاب التعبوي، وهيمنة النماذج المعرفية المتحيّزة، قادرة على تشكيل إطار معرفي عربي يشخص الأنا والآخر على حدّ سواء، بعيداً عن فخّ الوقوع بالتكرار والنقل عن المناهج الغربية، بل دراسة هذه المناهج بتأن وعمق عبر شرطها التاريخي والحضاري، مما أهله أن يطوّر "أدوات تحليلية وتفسيرية خاصة تمكّنه من تفكيك المذاهب والأنساق، فيكشف ناظمها المنهجي والمعرفي، ثم يعيد تركيبها والتأليف بين عناصرها في إطار رؤية وجودية توحيدية إنسانية" (دواق، 2012: ص 73).

ومن منطلق معرفي حاليّ نجح المسيري في تقديم فهم خاص وعميق للحضارة الغربية مدركاً قيمتها وإخفاقاتها، مع إيمانه التام

* جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2018/2/7، وتاريخ قبوله 2019/5/28.

بأن أي مشروع حضاري لا بد وأن يقوم على التعدد في مجالات العلم والمعرفة والأخلاق. والمسيري ضمن هذا المنطلق المعرفي ذي الصبغة الإنسانية يتبنى خطاب تفسير الواقع وإدراكه، متخذاً من تفسير الظاهرة الإنسانية أداة متعددة الوجوه تمكنه من الخلوص إلى مشروع فكري متكامل.

إلا أن هذا المشروع لم يحظ حتى الآن بقراءات تحليلية نقدية موسعة كتلك التي حظي بها مفكرون عرب أمثال الجابري، والعروي... بل اقتصر الأمر على دراسات متفرقة هنا وهناك، نذكر منها:

- دراسة عمرو نور الدين بعنوان دور نماذج المسيري التفسيرية في منهجية تحليل الظاهرة السياسية (نور الدين، 2012: ص 79-100) وفيها استعرض النماذج التفسيرية الثلاثة التي أقام عليها المسيري دعائم مشروعه الفكري، وهي: نموذج الجماعات الوظيفية ونموذج الحلولية الكونية، ونموذج العلمانية الشاملة مضمناً حديثه عن النهج التفسيري لدى المسيري. ودراسة إسماعيل حمودي بعنوان "في المشروع الفكري لعبد الوهاب المسيري" (حمودي، 2014: ص 37-48) حيث انطلقت الدراسة من إشكالية كشف منظومة القيم السياسية عند عبد الوهاب المسيري، من خلال مسيرته الفكرية وسيرته الذاتية، وهو ما يعني البحث عن المرجعية الفكرية التي ينطلق منها والقيم التي يدافع عنها والمؤسسات التي يتصورها لتصريف تلك القيم، والمسيري في ذلك ينطلق من ثنائية التفكير والبناء.

ودراسة أسامة أحمد جاسم بعنوان التفكير النقدي "الثقافي - الحضاري - الأدبي" في أطروحة عبد الوهاب المسيري (جاسم، 2017: ص 9-24) وقد اهتمت بشكل أساس في تبيان الأدوات المنهجية التي اعتمد عليها المسيري بوصفها الأسس المرجعية لأطروحته النقدية، وقد سعى الباحث إلى إبراز الفهم التركيبي الذي مارسه المسيري في النقد الثقافي والحضاري والأدبي.

ودراسة عماد الدين عشاوي وعنوانها "جهود عبد الوهاب المسيري في بناء فقه التحيز: مفهوم التقدم نموذجاً" (عشاوي، 2018: ص 315-348) وقد تركزت دراسته على بيان أثر التحيز في استخدام المفاهيم الغربية في المجتمعات العربية الإسلامية مطبقاً ذلك على مفهوم التقدم، إذ كيف تؤثر المفاهيم في تشكيل النموذج المعرفي؟ وهل التحيز المفاهيمي سبب مباشر للتبعية؟ وقد انطلقت هذه الدراسات من فكرة محددة برزت في كتابات المسيري، مما يجعل التوقف عند النهج الذي ينطلق منه أمراً لا مناص منه.

من هنا تأتي هذه الدراسة معززة لجهود الدراسات السابقة في محاولة قراءة آليات الخطاب التفسيري لدى المسيري. مع الإشارة إلى أن تجربة المسيري الفكرية تستحق أن تعمم ويُسار على خطاها، وما هذه الدراسة إلا دعوة للتعمق في مشروع المسيري وتتبع لخطابه التفسيري وآلياته النافذة.

الخطاب التفسيري:

وهو خطاب يعمق رؤيتنا الفلسفية ويفسر الظواهر عبر تجريدها وتنسيقها، منطلقاً من فكرة أن المعرفة أساس التجديد، ويعتمد على الإدراك بعيداً عن التبعية. إنه "خطاب تحليلي تفسيري مركب يجعلنا قادرين على إدراك الواقع لا كحقائق متناثرة لا يربطها رابط، وإنما ككل متكامل، مما يتيح لنا التمييز بين الحقائق (المتناثرة) والحقيقة (الكلية) والحق (الأخلاقي)" (المسيري، 2003: ص 17). ويلجأ المسيري لتحقيق ذلك من خلال شكلين من أشكال الرصد؛ الأول مباشر موضوعي متلقٍ، والثاني رصد من خلال أنماط متواترة (نماذج تحليلية).

وينطلق الخطاب التفسيري من جملة اعتبارات (المسيري، 2003: ص 18-19):

- أن العقل الإنساني ليس سلبياً ولا متلقياً بل مبدعاً وله مقدرات توليدية.
- أن الواقع ليس بسيطاً ولا جامداً، وأن ما نرصده فيه هو مجرد مادة خام.
- أن الأرقام والإحصاءات ليست نهائية.
- أن آراء الآخرين (أساطيرهم وأوهامهم) هي مواد خام وليست محددات نهائية للسلوك.
- أن الظاهرة الإنسانية مختلفة عن الظاهرة الطبيعية، فلا قانون عام يسري على كل الظواهر.

مما سبق يرى المسيري أن على الباحث أن يغيّر من استراتيجيته القائمة على رصد التفاصيل والمعلومات في حد ذاتها، بل يفصل بين الجوهرى والهامشي ويرصد العوامل في تفاعلها، وأن يقترب من الواقع بعقل متفتح واضعاً التفاصيل داخل أنماط متواترة والظواهر في متاليات قائمة وأخرى احتمالية، وأن يبتعد عن التعميم المطلق والصور النمطية والصيغ الجاهزة. وكل ذلك يقود حتماً إلى مضاعفة القدرة التفسيرية لأطروحاته التحليلية، ومن ثم زيادة القدرة على التنبؤ مع استحالة الوصول إلى معرفة كاملة.

إن الخطاب التفسيري - حسب المسيري - يحرص على تنظيم المعلومات وتصنيفها واكتشاف العلاقة بينها مستخلصاً النتائج والتعميمات وصولاً إلى رؤية كلية مميزة ورصد الظواهر في مستواها الخاص ومستواها العام، ورصد ما هو قائم وما هو كامن في

كليتها لا تتأثرها، في تفاعلها لا تفرقها. والخطاب التفسيري في كل ما سبق يحرص على تبني النموذج بوصفه أداة تحليلية، والنموذج "بنية تصويرية يجرد العقل البشري من كم هائل من العلاقات والتفاصيل والوقائع والأحداث فيستبعد بعضها لعدم دلالتها من وجهة نظر صاحب النموذج ويستبقي بعضها، ثم يرتبها ترتيباً خاصاً وينسجها تنسيقاً خاصاً، بحيث تصبح من وجهة نظره مترابطة بشكل يماثل العلاقات الموجودة بالفعل بين عناصر الواقع" (المسيري، 2003: ص20).

إن هذا النموذج لديه القدرة على أن يربط بين التفاصيل كلها، إنه "تجلٍ متعين لرؤية الإنسان للكون، تلك الرؤية التي تدور حول محاور ثلاثة: الله، والإنسان، والطبيعة" (مرزاق، 2012: ص15)، مما يحتم على الباحث أن يستحضر التاريخ ويرصد الدوافع الإنسانية وقوانين البنية الموضوعية، ثم يختبر نموذجها بالعودة إلى التفاصيل التاريخية والاجتماعية. إنه نتيجة عملية عقلية مركبة، قائمة على مبدأ العزل والاختيار والترتيب حسب الأهمية والتركيب (مرزاق، 2012: ص24) تكفل له الاستغناء عن المنهج الكمي وتوحيماً الخيال والرؤية الذاتية والتجرد من الواقع والنفاد إلى المفاهيم الكامنة وراء المصطلحات والنماذج الإدراكية وتقادي الحيل البلاغية التي تستر على العنصرية والتحيز. وفي الوقت نفسه لا يجعل تفسيره نهائياً بل يوظف المقولات الوسطية في الحكم " أكثر تفسيرية / أقل تفسيرية... " (إبراهيم، 2012: ص68) يقول المسيري " إن النموذج التركيبي يشجع على رصد الواقع من خلال متصل مستمر من المقولات المتداخلة ليست بالضرورة سالبة أو موجبة وإنما بين/بين. والمقولات الوسطية عادة ما تكون أكثر تركيباً ودلالة من المقولات المتطرفة، كما أن هذه المقولات الوسطية تعبر عن نفسها من خلال مصطلحات جديدة استبعتها الصهاينة (والمعادون لليهود) تماماً، فهم يدورون في إطار ثنائيات صلبة متعارضة" (المسيري، 2003: ص61).

إن هذا الخطاب التفسيري بنماذجه المعرفية تكفل للباحث ألا يذوب في الآخر سلبياً، فالآخر هو متتالية حضارية يتسم بما يتسم من سلبيات وإيجابيات (المسيري، 2006: ص140)، فلا نجد حاضراً نماذج الأخر الإدراكية بل ينتج نماذج الإدراكية الخاصة به، لذلك كانت موسوعته "اليهود واليهودية" في عقلها المولد، ونماذجها المعرفية المبتكرة. وقد دفعه ذلك إلى إعمال الفكر بالمصطلح والبحث في مرجعيته قبل توظيفه. يقول المسيري "ولذا يجب أن يحاول الباحث تحديد مرجعية المصطلح كما يستخدمه العدو، وتحديد مرجعيته كما نستخدمه نحن" (المسيري، 2003: ص61).

والباحث التفسيري يتعامل مع الوجود بوصفه شبكة من الارتباطات والتلازمات تقابلها خارطة إدراكية هي أشبه بتصوّر ذهني للواقع بعيداً عن مؤثرات الهزيمة وقيم التبعية. هذا التصوّر الذي يحمله الإنسان في عقله ووجدانه "يحدد ما يمكنه أن يراه في هذا الواقع الخام، فهي تستبعد وتهتمش بعض التفاصيل فلا يراها وتؤكد بعضها بحيث يراها مهمة مركزية" (المسيري، 2003: ص20)، بعيداً عن التوفيق والتقابل واعتماد الذات مركزاً لرؤية الكون لرصد التحيزات الكامنة في مصطلحات الأخر (صديقي، 2102: ص192) وتجاوز اختزاله بمفاهيم مركبة ذات قدرة تفسيرية عالية. وإنتاج مفاهيم محورية مفتاحية مفسرة. ومصطلحات جديدة غير خاضعة لمرجعية الأخر، وتفعيل المعجم العربي لأجل ذلك (المسيري، 2003، ص6).

والمسيري فيما سبق يجعل الإنسانية أنموذجاً كامناً في مشروعه مقابل المادية الطبيعية التي انتهجتها الغربية التي تتبنى العلم والتكنولوجيا والعقل بوصفها آليات وحيدة للتعامل مع الواقع بمعزل عن القيمة (إبراهيم، 2012: ص44) وفصلها عن الحياة الطبيعية الإنسانية، وتطبيق القانون الطبيعي عليها، ونزع القداسة تماماً عن العالم بحيث يتحول إلى مادة استعمالية لا قداسة لها يمكن إدراكها بالحواس الخمس لا وجود لها خارجها (إدالكوس، 2011)، إلا أن المسيري تبنى كل ما هو أخلاقي إنساني يحفظ حقوق الجماعات الإثنية والدينية المختلفة.

ومن الجدير ذكره، أنه أفلح في استثمار ما قدمه عالم الاجتماع "ماكس فيبر" (1864-1920م) في إنشاء خطابه التكاملي حول النماذج أو الأنماط المثالية في تحليل الظواهر الاجتماعية (حمازنة، 1981: ص121)، و"فيبر" ممن ناهضوا الوضعية في الدرس الاجتماعي وأقروا أن الظواهر الاجتماعية ليست موضوعية بشكل كلي تبعاً لطبيعتها، ورأى أن الخلفيات الذهنية للباحث تتدخل لا محالة في ذلك، ولحل هذه الإشكالية اقترح نظرية الأنماط المثالية ليستقر المنهج البحثي في هذا الفن، وهذه الأنماط أو النماذج هي أدوات تحليلية تفسيرية يضعها الباحث وينبئها تجريبياً ويعرف الآخرين بها لتساعده بعد ذلك في تحليل الظواهر الاجتماعية وتفسيرها (عبدالسلام، 2015: ص66)، وكأنها -فيما يبدو- إعلان من الباحث عن الخلفيات الذهنية التي تتدخل في اختياراته البحثية، وهذه النماذج ليست فرضيات للاختبار وإنما هي أدوات تساعد في اختيار الفرضيات، وهذا المفهوم تطوّر تطوراً هائلاً، وأصبح أكثر ضبطاً ودقة في العلوم الطبيعية، وبذلك يكون "ماكس فيبر" قد اعتمد منهجاً مغايراً لما كان سائداً في الدراسات الاجتماعية. وسمة هذا المنهج الأساسية هي اعتماد النسقية المركبة واكتشاف القوانين التي تساعد في دراسة العلاقات التي تربط بين مجالات الظاهرة المختلفة بشكل يحفظ للإنسانية طابعها التركيبي. وهو بذلك تجاوز النظر التجزيئي الذي لا يمكن أن يفسر الظاهرة الإنسانية.

فالأساس، إذن، في بناء النموذج المثالي حسب ما يرى "قبير" هو: "التشديد على فكرة ما، أو عدة أفكار، أو على وجهة نظر ما، أو عدة وجهات نظر واستخراج طائفة من الحوادث المعزولة، الغامضة والخفية، التي يكثر العثور عليها أحياناً أو يتضاءل، وربطها بوجهات النظر المختارة من أجل أن ننشئ منها لوحة متجانسة." (إدالكوس، 2011).

ومن المرجعيات المهمة في أداء المسيري أنه لم يفصل بين مشروعه الفكري ومشروعه الأدبي، فالتحول من دراسة الأدب إلى دراسة الصهيونية لم يكن تحولاً جذرياً، إذ يستطيع قارئ المسيري التوصل إلى سبل استقاداته من مناهج التحليل الأدبي في محاولة تفكيك الظواهر اليهودية والصهيونية والإسرائيلية وإعادة تركيبها (إبراهيم، 2012: ص 43-44) وصولاً إلى إدراك النية العميقة الدالة على المعنى المركب.

التعريف بالكتاب

يعدّ كتاب المسيري "في الخطاب والمصطلح الصهيوني" خطوة على طريق استكمال مشروعه الفكري في مقاومة الصهيونية، وهي دراسة نظرية تطبيقية اختصت باستجلاء ملامح الخطاب الصهيوني ومصطلحاته المتشعبة المرابغة والقاصرة تفسيرياً. وقد استهل كتابه بتحديد مفهوم الخطاب وتحليله مشيراً إلى أنّ للخطاب دائماً دلالات غير ملفوظة يدركها المتحدث والسامع، وأنّ لكل خطاب تحيزاته المعرفية، وأنّ المعرفة التي ينقلها الخطاب ليست محايدة ولا بريئة كما يبدو ظاهرياً. وقد ضمّ الكتاب بين جنباته اثني عشر فصلاً؛ استهلها بالتفريق بين الخطابين العملي والتفسيري. وفي الفصل الثاني قرن بين المصطلحين الغربي والصهيوني وما نتج عن ذلك من تحيزات وتطبيع للمصطلح. وفي الثالث ناقش المرابغة في الخطاب الصهيوني وسماته. أما في الرابع فحاول فكّ شيفرة هذا الخطاب على شكل خطوات. وفي الخامس تحدّث عن اختلاط الدلالات وإشكالية التعريف في المصطلح الصهيوني. واختص السادس بالحديث عن فكرة القومية اليهودية. والسابع عن الوحدة الصهيونية وخصوصيتها. وكان الفصل الثامن نقاشاً مستفيضاً حول توصيف اليهود هل هم "شعب" أم "جماعات يهودية". أما الفصل التاسع فكان استمرار لهذا الجدل هل نسمي تاريخهم "تاريخاً يهودياً" أم "تواريخ جماعات يهودية". أما الفصلان العاشر والحادي عشر فكان استجلاء للمصطلحات المعادية لليهود، ودعوة لفك الاحتكار الصهيوني للمصطلح. وفي الفصل الأخير حذر المسيري من أنّ آلة المصطلح الصهيوني لن تكفّ عن الدوران، تاركاً المسؤولية لمقاة على عاتقنا جميعاً لمجابهتها وملاحقتها معرفياً.

آليات الخطاب التفسيري

وظّف المسيري في خطابه التفسيري آليات متسلسلة تكشف التحيزات الاصطلاحية وحاول إحلال مصطلحات أخرى أو بديلة أكثر دقة وتفسيرية. وقد حقّق المسيري ذلك من خلال عمليتين معقدتين؛ الأولى عملية تفكيك تستدعي حقائق الماضي والحاضر التاريخية والإحصائية ومضاهاة لادعاء الصهيوني بالواقع، والثانية إعادة تركيب للمصطلحات والنصوص بربط الأسباب بالنتائج والظاهرة بالسياق والمعلومة بالنمط.

أ- التفكيك:

والغاية من التفكيك التخلّص من أي تحيزات تشوب المصطلح بسبب المرجعية الغربية أو الصهيونية له، بل التوقف عن مصطلحات ذات مرجعية عربية إسلامية، ويتحقق ذلك من خلال دراسة متأنية للواقع والممارسات، ثم تنظيم الأقوال المتناثرة في أنماط متواترة، وفضح التحيزات الكامنة خلف العبارات المرابغة ودراسة المرجعية النهائية لهذه القرارات. ومن الأمثلة المختصرة على عمل المسيري جملة استشهد بها وردت في افتتاحية قرارات المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 وضع المسيري تعليقه عبر مفرداتها بين قوسين: "تستهدف الصهيونية إنشاء وطن (أي دولة) للشعب اليهودي (أي الفاضل اليهودي من شرق أوروبا) في فلسطين (الأرض ذات الموقع الاستراتيجي) تحت حماية القانون العام (أي بحماية الدول الغربية)" (المسيري، 2003، ص 83). ويتحقق التفكيك من خلال جملة من الاعتبارات:

1. استدعاء التاريخ ومعرفة الدوافع ثم وضع الظاهرة في سياقها التاريخي والحضاري ودراسة المقولات الفرعية بوصفها جزءاً من النموذج المعرفي الكلي:

وهو بهذه الآلية يسترد التاريخ الإنساني ويستوعب عناصر الخطاب المختلفة من رسالة وسياق اجتماعي وثقافي. ففي حديثه عن الخطاب الصهيوني المرابغ (المسيري، 2003، ص 49) يذكر أنّ الصهيونية لا تمنع مؤقتاً من استخدام مصطلحات تعبر عن مدلولات هي دون الحدّ الأدنى الصهيوني المعلن، ولكنها تشير إليه، ويستحضر المسيري شاهداً من مؤتمر بازل المذكور للإشارة إلى الدولة الصهيونية، أي الإطار المفترض لعملية نقل اليهود وتوطينهم وتوظيفهم "تأسيس الدولة هو الحل الوحيد للمسألة اليهودية"، إلا أنّ المجتمعين تجاهلوا استخدام كلمة "دولة" حتى لا يثيروا حفيظة العثمانيين - آنذاك - فاقترح أحد زعمائهم ماكس نورديو (1849-

(1923) كلمة "هايمشتات" أي البيت أو الملاذ أو المأوى بديلاً لكلمة دولة، ثم أضاف نوردو " فهمنا جميعاً المقصود". كما يستحضر المسيرى ما كتبه هرتزل (1860-1904م) في إحدى الصحف قوله: الاحتمال الوحيد أمامي هو إنشاء "بيت ملجأ" بحماية قانون الأمم لهؤلاء اليهود الذين لا يمكنهم الحياة في مكان آخر، ويستأنف المسيرى استدعاء المواقف التاريخية لإثبات الحالة، كاعتراض بعض الصهاينة على كلمة "قانون الأمم" حتى لا تتضمن اعترافاً بفكرة تدخل الدول الغربية مما دفع نوردو إلى أن يستبدل بها كلمة "قانون عام". وهذا يكشف مقدرتهم على قبول المصطلحات مؤقتاً حتى لو كانت دون الحد الأدنى الصهيوني. وفي سياق آخر عندما عُرض على وايزمان قرار التقسيم الذي أصدرته اللجنة الملكية عام 1937، لم يكن يشمل صحراء النقب إلا أنه قبل ذلك مضيفاً أن النقب باقية مكانها ولن تجري، مما يعني إمكانية ضمها مستقبلاً. ومثل هذه الشواهد التاريخية والسياقات هي من تكشف أبعاد الموضوع على خلاف من يناقش الفكرة دون تسلسل تاريخي معبر.

ومن أمثلة استدعاء التاريخ ووضع الظاهرة ضمن سياقها مناقشة المسيرى لفكرة "هدم الهيكل" على يد تيتوس عام 70 م، فالمسيرى يستحضر حوادث مهمة قبل ذلك، ففي عام 685 ق.م هدمه نبوختنصر، ثم هيرود عام 20 ق.م، وتذهب الكتابات الصهيونية إلى أن هدم الهيكل على يد الرومان شنت اليهود الذين كانوا يشكلون شعباً واحداً متجانساً كأى شعب آخر، إلا أن المسيرى يفكك هذا الزعم من خلال الاستحضار التاريخي قائلاً "من المعروف أن انتشار اليهود خارج فلسطين وتوزعهم على كل بقاع الأرض كان قد بدأ قبل هدم الهيكل بزمان طويل وبدون قسر، وأن تيتوس لم يهدم الهيكل بمفرده، فقد كان يقف إلى جواره جيش يهودى بقيادة أجريبيا، وكانت بيرنيكي أخت أجريبيا تقاسم نيتوس سريره" (المسيرى، 2003، ص78) من هنا تصبح فكرة هدم الهيكل بالطريقة التي تروج لها الصهيونية زعماً مفنداً.

2. تجاهل القيم المطلقة والصور النمطية والقوالب الجاهزة:

عطفاً على فكرة زخم المصطلحات المتحيزة ذات المرجعية الصهيونية يسعى المسيرى إلى تجاهل مثل هذه المصطلحات التي تروج لقيم مطلقة كقيمة عبارة "الجيش الذي لا يقهر" أو كنمطية العبارة القائلة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، ومثل هذه الأخيرة يرى فيها المسيرى (المسيرى، 2003، ص68) أكنوية صهيونية كبرى استمرت لعشرات السنين لخداع الرأي العام العالمي. ويشعر المسيرى بتفكيك هذا المصطلح من الفكرة الإنجيلية القائلة بأن فلسطين أرض الميعاد المقدسة للشعب المقدس (اليهود)، ولا بد لهذا الشعب من العودة إليها موثقاً أول من قام بعلمنة هذه الصياغة وهو اللورد شافنيسيرى، وهذا الشعار حسب المسيرى سوقي ساذج ينتمي إلى نمط متكرر في الخطاب الحضاري الغربي وهو خطاب حوّل هذا الشعار إلى شعار استيطاني حرفي يمكن أن يتحقق بقوة السلاح، فالخطاب الغربي الحديث يضع نفسه في المركز والعالم كله فراغ بلا تاريخ ولا بشر، وهذا الشعار يرى فيه المسيرى تناسقاً لفظياً خادعاً وتماسكاً عضوياً أيقونياً، رغم ما يخبئه من إبادة وتغييب، وقد تطوّرت هذه العبارة في الخطاب الصهيوني، وحلت محلها عبارة "الحقوق المطلقة للشعب اليهودي"، حتى مع ضمّ الضفة الغربية لإسرائيل، ومع وجود حكم ذاتي للفلسطينيين فإن ذلك لا يعني أن لهم حقوقاً على الأرض بل حقوق في إدارة شؤونهم فحسب. وفي ذلك النفاق لا يعفي من الاعتراف بهم، لذا يدعو المسيرى إلى تجاوز مثل هذه النمطيات المغلوطة بالتفسير والتفكيك.

3. رؤية الظواهر من خلال متتاليات قائمة وأخرى احتمالية:

ولعل أبرز مثال عليها تفكيك مصطلح "الهولوكوست" وإحلال عبارة "الإبادة النازية لليهود أوروبا" محلها. والمشكلة في ذلك أن الصهاينة يصرون على أن الإبادة النازية جريمة ألمانية ضد اليهود وحسب، ويظهر أول مستوى في هذه المتتالية بنزعها من سياقها الحضاري الغربي العام، وإصرارهم على ألمانيته، مع العلم أن الإبادة إحدى أهم آليات الاستعمار الغربي الحديث. أما المستوى الثاني من هذه المتتالية فهي أن الصهيونية حريصة على إخفاء علاقتها الوثيقة بينها وبين النازية من خلال اشتراكهما بفعل الإبادة، وعلى الخطاب العربي إبراز هذه العلاقة، وأن يشير إلى أن الدعم الغربي للصهيونية يسبق الجريمة النازية لا العكس. والمستوى الثالث من هذه المتتالية تأصيل مفهوم الإبادة الذي يشير إلى أنها محاولة للقضاء على أقلية أو طائفة أو شعب قضاءً كاملاً، ويُشار إلى الإبادة في معظم الأحيان بكلمة "هولوكوست" أي حرق القربان بالكامل أو المحرقة، وهي كلمة ذات مرجعية دينية يهودية تشير إلى القربان الذي يقدم للرب، وفي ذلك تشبيه للشعب اليهودي بالقربان المقدس. أما المستوى الرابع من هذه المتتالية فهي متاجرة الصهيونية بهذا المصطلح وتحويل الإنسان إلى وسيلة (الحوسلة) (المسيرى، 2003، ص64)، إذ إن هناك فرقاً بين الإبادة والمذبحة؛ لأنّ المذبحة تتم بشكل تلقائي غير منظم، والمسيرى في تفضيله لتعبير "الإبادة النازية لليهود أوروبا" يحدّدها بظاهرة أوروبية داخل سياق التاريخ الألماني الأوروبي وليس في سياق التاريخ العالمي. أما المستوى الخامس فهو أن كلمة "إبادة" لا تعني بالضرورة التصفية الجسدية فقط بل التهجير والتجوع والسخر، فضلاً عن عوامل طبيعية مختلفة تقع خارج نطاق الإبادة النازية بالمعنى العام

أو الخاص. أما المستوى السادس فيمكن في أن هناك فئات وطوائف أخرى جرى تصفيتهم في تلك الظروف جنباً إلى جنب مع اليهود من عجر وبولنديين وسوفيين. إلا أن الخطاب الصهيوني يحتكر حادثة الإبادة ويجرم إنكارها. ومثل هذه المتتاليات القائمة تقودنا إلى أخرى محتملة وهي التشكيك برقم "سنة ملايين يهودي" باعتبارهم ضحايا الإبادة النازية، فهذا الرقم حولته الأدبيات الصهيونية إلى أيقونة توظف في مختلف الخطابات. والمسيري في نهجه هذا لا يتوقف عن عرض متتالياته المفسرة مقرونة بشواهد من كتب الصهاينة ومقولات زعمائهم وباحثيهم، وكلها استشهادات تشكك بمصادقية هذا الرقم إلا أنه حريص على عدم إنكار هذه الجريمة ضد الإنسانية بشرط وضعها في سياقها التاريخي والحضاري والإنساني.

4. استطلاع الظاهرة من داخلها برصد بنيتها الظاهرة وبنيتها الكامنة:

وهذا تأكيد أن الواقع الإنساني الذي يتكون ضمناً من بنيتين: ظاهرة وكامنة (المسيري، 2003، ص24). والظاهرة تكون تدياً للكامنة، وهما دائرتان متداخلتان؛ الأولى: صغيرة جزئية. والثانية: كبيرة وشاملة وكُلّية. ومثال ذلك مناقشة المسيري للرقم السابق "سنة ملايين يهودي" بوصفه رقماً يصنع فكرة الإبادة النازية لليهود. فالبنية الظاهرة أن تلك العبارة الرقمية تتداول بوصفها أمراً واقعاً لا مرأ فيه، وبدهية لا تقبل الرد، وأيقونة بلاغية طيعة الاستعمال. إلا أن المستوى الكامن لهذه الظاهرة لا يكشف إلا بالتحقيق والبحث، وهو أن الإعلام الغربي تجاهل غير اليهود في هذه الإبادة، وركز على الضحايا من المدنيين دون العسكريين، فمن بين من تم تجاهلهم 20 مليون روسي منهم 4.5 ملايين روسي مدني، وملايين الألمان الذين أرسلهم هتلر لساحات الموت، وطائفة ضخمة من جنود الحلفاء. كما تكشف البنية العميقة لهذه الظاهرة التركيز المقصود على الماضي دون الحاضر! فماذا عن ملايين قتلوا بعد ذلك في كمبوتشيا، وفي الجزائر، وفي أفغانستان. فضلاً عن ملايين المهجرين من الفلسطينيين. والمسيري حيال هذا التعمق لا ينكر حادثة الإبادة بل يسعى لتصحيح الرقم ووضعه في سياقه الإنساني السليم باعتبارها جريمة غريبة محددة ضد قطاعات بشرية عديدة، إلا أن المروجين لهذه الرؤية الصهيونية يرون في هذا الرقم سحراً أيقونياً ولغزاً من الألغاز وسراً مقدساً، متناسين مجموعة من الحقائق كامنة في البنية العميقة لمثل هذه الظاهرة من قبيل عزوف اليهود عن الإنجاب وتراجع خصوبتهم، واختفائهم في ظروف التجنيد والزواج المختلط والتنصر والهجرة، والحرب العالمية الثانية والأوبئة وسوء التغذية، وبعد كل هذا يصبح من الصعب أن نعزو اختفاء الملايين الستة ولا حتى الأربعة -حسب بعض الإحصاءات- إلى أفران الغاز.

5. مركزية الرؤية وإعادة ترتيب التفاصيل:

تتولد إشكالية تحديد مفاهيم المصطلحات من الخلاف على المركز الذي ننطلق منه لتحديد ملامح الرؤية، فكثير من التحيزات تولدت من التمركز الخاطيء في إطلاق الوصف، مما يعني ضرورة تحييد المصطلح الناتج عن هذا التمركز؛ لأن القاعدة تقول إن صاحب زاوية الرؤية يضع نفسه عادة في المركز، ويرتب التفاصيل حسب رؤيته.

وخير المصطلحات الدالة على ذلك "الاعتدال والتطرف" (المسيري، 2003، ص232)، فالاعتدال السياسي هو أن يأخذ المرء موقفاً يبرز نحو المهادنة وتقديم التنازلات في سبيل تحقيق قدر من العدل والسلام. والتطرف على خلاف الاعتدال تجاوز لحد الاعتدال. وهو مصطلح سياسي يعني تمسك المرء بموقفه وبالحد الأقصى ولا يحيد عنه ولا يقبل تقديم أية تنازلات. ولكن ما يغيب عن الكثيرين أن التطرف والاعتدال يقاسان بالنسبة إلى مرجعية ما كامنة، فما هو متطرف من وجهة ما قد يكون اعتدالاً من وجهة نظر أخرى، وكل شيء يعتمد على المرجعية، فالمعتدل من وجهة النظر الصهيونية هو من يقبل بالموقف الصهيوني المعتدل ويتغير بتغيره، فالعربي الذي كان يقبل استيطان الصهاينة دون إنشاء دولة كان يعدّ منذ عام 1917 وحتى الأربعينيات معتدلاً لكنه أصبح متطرفاً بعد ذلك التاريخ، ومن كان يقبل إنشاء الدولة اليهودية وقرار التقسيم عام 1948 كان يعدّ عربياً معتدلاً، ولكن بعد إنشاء الدولة أصبح مثل هذا الشخص متطرفاً، واستمر الأمر إلى عام 1967 حتى أصبح الاعتدال العربي هو الرضوخ لحدود إسرائيل بعد عام 1967، وأصبح تطبيق قرار 242 أو حتى إنقاص المستوطنات في الضفة الغربية هو عين التطرف العربي، ويؤكد المسيري تحقيقاً لمبدأ أحقيتنا في مركزية الرؤية أن نصر على اعتدالنا ومرجعيتنا، وأن المتطرف هو من يرفض قرارات الأمم المتحدة ويصر على التطرف على هواه ومصالحته.

6. رفض المصطلحات ذات المقدرّة التفسيرية الضعيفة وكشف تحيزها:

كثير من هذه المصطلحات متركزة حول الرؤية الغربية بمرجعياتها الصهيونية إلى حدّ زيف بعضها تماماً، كمقولة "العبرية اليهودية" المأخوذة من فكرة نقاء العرق. ومن ثمّ الاقتناع بالكون العندي لهذا المصطلح، ومن مثل هذه المصطلحات ذات المقدرّة التفسيرية الضعيفة "النمو الطبيعي" (المسيري، 2003، ص256) للمستوطنات، وهذا مصطلح يبرر توسع المستوطنات وكأنها كائن طبيعي، وهذه أكلوبة؛ لأنّ المستوطنات كيانات غير طبيعية عُرسّت في الضفة الغربية وغيرها، وعندما يتزايد عدد المستوطنين فهو

نمو غير طبيعي؛ لأنه يتم بتمويل أجنبي واستقطاب المزيد من المستوطنين إليها. وهناك مصطلح آخر يحرص الصهاينة على توظيفه وهو "إعادة نشر القوات" (المسيري، 2003، ص 257) بدلاً من كلمة "انسحاب" فهذه الأخيرة تقتضي جلاء القوات الغازية عن أرض محتلة، وتعني شكلاً من أشكال القسر والتراجع الأمر الذي يرفضه الصهاينة، فالصفة الغربية جزء من "إرتس إسرائيل" (المسيري، 2003، ص 250)، ولا يمكن للقوات الإسرائيلية صاحبة الحق التاريخي والمطلق فيها أن تتسحب منها، ولذا فهو إعادة انتشار وحسب. والمصطلحات في هذا السياق عديدة كـ "مستوطنات غير قانونية" و"أراضي متنازع عليها" (المسيري، 2003، ص 257)، مما يؤكد أنّ جزءاً مهماً من عملية التفكيك تقتضي كشف التحيز وتوليد مفاهيم ومصطلحات أكثر تفسيرية ومراعاة للحق.

7. قراءة ما بين السطور:

وهو أمر يتجاوز تحديد المرجعية والتمركز في الرؤية إلى تفعيل جانب الفطنة والتكهن بالحالة، وخير ما يمثلها إشكالية العداء العربي لليهود واليهودية (المسيري، 2003، ص 204)، حيث تحاول الأدبيات الصهيونية في الآونة الأخيرة تأصيل هذه الظاهرة في القديم والحديث، وهذا شكل من أشكال تشويه الصورة، وتغطية على سجل الكراهية الغربي لليهود. إن هذه النظرة العنصرية الاختزالية تشكل فشلاً أخلاقياً، فهي لا تحاول أن تميز بين الخبيث والطيب، فتضع كل اليهود عند المسافة نفسها. وللرؤية العنصرية في نهاية الأمر مردود سلبي من الناحية النفسية، إذ تنسب قوة هائلة مرعبة للصهاينة تولد الرعب في نفوس العرب والمسلمين، وما فاتنا في ذلك أن هذه الرؤية العنصرية تترجم نفسها إلى كره أعمى يطالب بملاحقة اليهود والانتقام منهم وطردهم من أوطانهم والتضييق عليهم، وما نسيه هؤلاء أن المواطن اليهودي الذي يُضيق عليه يضطر للهجرة إلى فلسطين ليصبح مستوطناً صهيونياً يحمل السلاح ضدنا، وكأنّ العداء العربي لليهود عامة استثمر صهيونياً فجاء بنتائج عكسية.

ب- إعادة التركيب:

وتقتضي الربط بين الصور المتناثرة وتجريد الأنماط الأساسية، فالعقل في تفسيره لأي ظاهرة يقوم بعمليتين؛ تفكيك وتركيب، أي تفصيل أجزاء الظاهرة بعضها عن بعض، ثم إعادة ترتيبها وربطها، مكوّناً صورة جديدة على أسس جديدة. ومن أبرز خطوات هذه العملية:

1. التجريد والتنسيق والوصف:

وفكرة التجريد لا تتأتى إلا بتجاهل وإزاحة التفاصيل التي يراها الباحث غير مهمة ليستقر تركيزه على السمات الأصلية الجوهرية للشيء (إسلامية المعرفة، 2012: ص 8)، ثم تأتي بعد ذلك خطوة الربط بين العلاقات والوقائع والحقائق التي أبقاها فينسقها تنسيقاً خاصاً بحيث تصبح حسب تصوره مماثلة للواقع، أي أن تكون قادرة على تقديم صورة معبرة بشكل صحيح عن الواقع، وما ينتج عن عملية التجريد وتصور العلاقات بين عناصر الظاهرة يسمى "النموذج" فهو بناء يماثل الواقع لكنه افتراضي، أي متخيل، ومع هذا تشبه العلاقات بين عناصره العلاقات الموجودة بين عناصر الواقع. (إدالكوس، 2011).

ومن الأفكار التي مارس المسيري تجريدها فكرة المؤامرة اليهودية الكبرى أو العالمية (المسيري، 2003: ص 200)، وهي فكرة تفترض أنّ أعضاء الجماعات اليهودية كل واحد متكامل متجانس، وأنّ لهم طبيعة واحدة، وأنّ اليهودي شخص فريد لا يخضع للحركات الاجتماعية التي يوجد فيها ولا ينتمي إلى الأمة التي يعيش بين ظهرانيها، وهو يقف دائماً مقابل الأغيار، وأنّ من العسير على المجتمعات الإنسانية دمجهم أو استيعابهم. وهم ماكرون ذوو رغبات شريرة وتدميرية وسلوكهم ينتمي إلى مخطط جبار صاغه العقل اليهودي المدبّر. من هذا الحشد من التفاصيل ينطلق المسيري ليجرد الفكرة بعمامة فيقول: إنّ فكرة المؤامرة بحدّ ذاتها أكذوبة تلائم معظم الأطراف المشتركة في الصراع الإسرائيلي، فإسرائيل تستفيد منها، لأنها تضيء عليها من القوة ما ليس لها ومن الرهبة ما لا تستحق، وتعلل الحكومات الأمريكية للعرب عجزها عن مساعدة الحق العربي بتعاظم النفوذ الصهيوني، والحكومات العربية تفسر تخاذلها على أساس الأسطورة المريحة نفسها (المسيري، 2003، ص 203)، إلا أنّ المسيري يجرّد كل ذلك ويعيد تنسيقه بأفكار فكرة المؤامرة، إلا أنه لا ينكر وجود مخطط، فالمخطط هو الوصف الأنسب لما يجري وهو خطة أو استراتيجية تعبر عن مصالح دولة ما أو مجموعة من الدول. أما المؤامرة فهي خطة سرية وضعتها في الظلام بضعة أفراد دوافعهم خبيثة شريرة، ولأنّ المؤامرة جزء من نمط فإنها لا تتبع مساراً مفهوماً وليس لها قوانين داخلية خاصة. إلا أنّ نموذج المؤامرة إن وجد فإنه يدعو لعدم الاستسلام، والمفارقة أنّ هناك دعوة مرافقة له تقتضي بعدم الجهاد لأنّ العدو مسيطر ويحرك العالم كيفما يروق له.

2. ضبط المستوى التعميمي وتطويق أزمة المعنى:

كثير من المصطلحات التي تنتجها الآلة الصهيونية تُبنى على مغالطات مقصودة، فيها قدر واسع من التعميم المخل ومملوءة

بمعنى مضلل يخدم مرجعيتهم الصهيونية المدعومة بالرؤية الغربية الحداثية. من هنا تأتي آلية ضبط المستوى التعميمي وتطبيق أزمة المعنى المطروحة ضرورة تفسيرية لإعادة تركيب المفهوم وتحديد معناه بدقة، إذ "يجب تحديد المستوى التعميمي والتخصيصي للمصطلح ليتناسب مع الظاهرة بدلاً من محاولة الوصول إلى أعلى مستويات التعميم دائماً، فمثل هذه المحاولة تنتهي بنا دائماً في عالم الجبر والهندسة والرياضة والأشياء، وهو عالم يقتل الإنسان ولا يعرف الضحك أو البكاء. ولعل مصطلح (جماعات يهودية) المركب في مقابل مصطلح (اليهود) البسيط الذي يتأرجح بشدة بين العمومية (اليهود بشكل عام) والتفرد (اليهود بشكل متماسك فريد)" (المسيري، 2003: ص66) ومن الأمثلة التي طرحها المسيري ضمن هذه المسألة، فكرة "الحقوق التاريخية" (المسيري، 2003: ص185) لليهود في فلسطين، فاليهود يتحدثون على الدوام عن حقوقهم التاريخية على ضفتي نهر الأردن مفترضين وجود دولة يهودية في هذه المنطقة في وقت ما، ولأنهم مرتبطون عاطفياً بها، والمسيري بدوره يطوق أزمة هذا المعنى، وهذا التعميم غير المبرر بقاعدة "أن الحقوق السياسية لا تستند إلى الحقوق التاريخية" (المسيري، 2003: ص185)، كما أن وجودهم في فلسطين هو جزء من تاريخ متحفي ميّت، والمسيري بارع في توظيف هذا الوصف بأسلوب المرافعة، فنسخ من هذه الحالة وصفاً دقيقاً "متحفي" يهتم به المؤرخون فقط. أما الرد الثالث على هذا الزعم أن كثيراً من المؤرخين الإسرائيليين الجدد قاموا بإثبات أن كثيراً من الأساطير التوراتية التي تستند إليها نظرية الحقوق التاريخية، ليس لها أي سند في الواقع، ويضرب لذلك مثال دولة داود وسليمان لا يُعرف لها اسم، مما يدعو إلى الشك في وجودها أساساً ويطوق المسيري المعنى مرة أخرى ليرجح أن هذه الدولة ما هي إلا اتحاد قبلي ليس إلا. أما فكرة الارتباط العاطفي فيرى المسيري أنها وحدها لا تعطي صاحبها أية حقوق، ومع ذلك فكثير من يهود العالم يرفضون "العودة" إلى أرض الميعاد. ويظهر من هذه الآلية التفسيرية قدرتها على ضبط التعميمات التي تقترنها الصهيونية في إطلاقها المزمّن للمصطلحات، وتطبيق المعاني الفضفاضة التي تروجها دون الانزلاق إلى الجدلية التاريخية النمطية المألوفة، فالمسألة برمتها تخضع لمنطق تاريخي ومنطق واقعي.

3. الاعتماد على الموضوعية النسبية لا الفوتوغرافية:

تندرج الموضوعية الفوتوغرافية تحت الخطاب الموضوعي المتلقي (المسيري، 2003: ص16)، وهذا الخطاب يصدر عن نموذج معلوماتي وثائقي يدفع الباحث إلى مراكمة المعلومات والحقائق والأفكار والتصريحات والنصوص والصور، يرضها رضاً بغض النظر عن أهميتها ومركزيتها ومقدرتها التفسيرية، هذه الموضوعية الفوتوغرافية لا تمثل إلا حقائق لا يربطها رابط ولا تخضع لأي شكل من أشكال التحليل المتمعم، فضلاً عن إهمالها لخصوصية الظواهر الصهيونية والنمط العام الذي تنتمي إليه، وهذه المراكمة سوف توصلنا إلى معرفة عالمية موضوعية خالية من التحيزات، وتدرجياً أصبحت الموضوعية هي الموضوعية المتلقية والفوتوغرافية بل البيغائية، وبسببها تمّ تمرير التحيزات المختلفة باعتبارها رؤى محايدة، وهُدم الإبداع والخصوصية والهوية واستبعد الفاعل الإنساني. والأصل أن الفعل الإنساني ليس سلبياً ولا متلقياً، بل مبدعاً وله مقدرات توليدية، وما نرصده على أرض الواقع هو مادة خام والأرقام والإحصاءات ليست نهائية وأوهام الآخرين عن أنفسهم هي مواد خام أيضاً وليست محددات نهائية لسلوكهم. والمطلق الوحيد هو الله، وما عدا ذلك فاجتهادات بشرية.

وأما نسبية العالم الغربي الحديث فهي زائفة نزعت القداسة عن هذا العالم وتركت الإنسان بلا مرجعية (المسيري، 2006: ص195)، والموضوعية المطلوبة هي الموضوعية النسبية وليس الموضوعية الفوتوغرافية، وعلينا أن نراجع نماذجنا الإدراكية المنتجة لهذه المعلومات، للتمييز بين الجوهرية والهامشية. ومن ثمّ فلا يمكننا التعامل مع مصطلحات من قبيل "طرد اليهود" على إطلاقه، فهم ليسوا ظاهرة تاريخية واحدة بهوية واحدة وشعب عضوي منبؤ حتى يطرد من مكان محدد وزمان محدد. وبنظرة نسبية نجد أن هناك صوراً عديدة لمغادرة اليهود لأماكن عديدة في العالم بحدوث لا يربطها رابط سواء طردهم في العهد الآشوري البابلي الذي شمل أقواماً غيرهم أيضاً، أو طردهم من روما أو من القدس أو مغادرتهم مختارين لكوبا إبان عهد كاسترو بعد تأميم قطاعات الاقتصاد، فضلاً عن خروجهم مختارين من بعض البلاد العربية للاستيطان في فلسطين.

كما أن الفوتوغرافية تجعلنا نتعامل بسطحية مع مصطلحات أخرى كالإبادة النازية لليهود أوروبا أو ما يُعرف بـ "الهولوكوست". أو التعامل مع فكرة المؤامرة الصهيونية الكبرى. أو ترويج أسطورة الجيش الذي لا يقهر.

4. ربط المعلومات بالنمط الذي تنتمي إليه، والسبب بالنتيجة، والظاهرة بالسياق:

وهذا شكل من أشكال التركيب ينتمي إلى فعل التنسيق، ويتلو فعل الدحض والتقنيد مباشرة بوضع التصور الأكثر تفسيراً وتعبيراً عن الواقع مما يتيح لنا التمييز بين الحقائق (المتناثرة) والحقيقة (الكلية) والحق (الأخلاقي) ومثال ذلك الحديث عن العقيدة اليهودية؛ هل هي عقيدة أم عقائد (المسيري، 2003: ص168)، والمسيري بعد تفكيك هذا التعبير يحاول أن يركبه بطريقة تفسيرية دقيقة مفادها

أن اليهود نسق ديني غير متجانس لظهورها في مرحلة متقدمة نسبياً في التاريخ، ونظراً لاستيعابها الكثير من العناصر الدينية والحضارية من سائر الحضارات التي وجدت فيها، ومن ثم يصعب علينا تعريف هوية اليهودي. كما أن اليهودية تتسم بأن تقاليدها الشفوية أصبحت أكثر من تقليد، فضلاً عن ظهور مذاهب يهودية جديدة، مثل اليهودية الإصلاحية والمحافظة والتجديدية. وأن الصهيونية استولت على العقيدة اليهودية تماماً بحيث خلقت في ذهن الكثيرين ترادفاً بينهما. ومن الأمثلة المختصرة على ربط المعلومة بالنمط تحليله لبعض قرارات المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897م في بازل ومنها: "اتخاذ خطوات تمهيدية للحصول على موافقة الحكومات (أي الغربية) باعتبار أن ذلك ضروري لتحقيق الهدف الصهيوني (أي الحصول على الشرعية الاستعمارية من خلال الدول الغربية)" (المسيري، 2003: ص83)، ولا يخفى تلك الفراغات المؤثرة التي تركت عمداً ليملاها كل صهيوني على طريقته.

أما عن ربط الظاهرة بسياقها الإنساني الذي تنتمي إليه أكان دينياً أم معرفياً أم فلسفياً. فظهر ذلك في مناقشة المسيري لفكرة الإبادة النازية ليهود أوروبا أو ما يسمّى بـ"الهولوكوست". ومن أمثلة ربط الظاهرة بسياقها، تسمية القدس بـ"أورشليم" (المسيري، 2003: ص187)، إذ يذكر المسيري بأن هذه التسمية العبرية وردت في العهد القديم 680 مرة، ولكنها مشتقة من كلمة كنعانية ييوسية هي "يورشاليم"، وفي الكتابات المصرية المعروفة باسم "تصوص اللعنة" وردت على شكل "روشاليموم"، ويواصل المسيري تتبعه لأصل الكلمة المزعوم عبريتها بأنه ورد في مراسلات تل العمارنة (14 ق.م) ست رسائل من عيدي خيبا ملك "أورسالم"، ويكرر الاسم بصيغة "أوروسليمو" في الكتابات الآشورية (8 ق.م)، وفي كتابات القرن الرابع الميلادي اليونانية سميت "هيروسوليميا" ومن الواضح أن الاسم اللاتيني "جروسالم" جاءت من الاسم الكنعاني للمدينة، كما ذكر ياقوت الحموي المدينة باسم "أورشلين" و"أوريسلم" أو "أورسلم" ويشار إليها أيضاً بأنها "يبوس" نسبة إلى سكانها من "الييوسيين" وهم من بطون العرب الأوائل الذين نزحوا من الجزيرة العربية عام (52 ق.م) وإلى جانب لفظ "يروشاليم" تطلق التوراة على المدينة لفظ "شاليم" و"مدينة الإله" و"مدينة السلام" و"مدينة الحق". ويستأنف المسيري تتبعه لتسمية هذه المدينة بذكر رأي المؤرخ اليوناني هيرودوت (5 ق.م) إذ سماها "قديتس" وهو تحريف للنطق الآرامي "قديشتا" أي "القدس"، وبعد أن استولى عليها داود عليه السلام سماها (مدينة داود) ثم دمرها الإمبراطور إيليوس هادريانوس عام 135م وسماها "إيليا كابيتولينا"، ثم أعاد لها الإمبراطور اسمها في (ق 4 م) "أورشليم"، ثم سميت في العصور التالية ببيت المقدس والقدس الشريف.

ونحن اليوم نستعمل كلمة أورشليم بمعناها الروحي والديني عند اليهود كجماعة دينية وليس إلى المدينة العربية، وفي غير هذين السياقين نستخدم كلمة أورشليم بمعناها الروحي والديني عند اليهود كجماعة دينية وليس إلى المدينة العربية وفي غير هذين السياقين نستخدم كلمة القدس للإشارة إلى المدينة التي كانت عاصمة فلسطين التي ترسخ تحت الاحتلال الصهيوني ويروجونها كعاصمة لهم.

5. اقتراح مصطلحات ذات قدرة تفسيرية عالية:

وتنتمي هذه الطريقة إلى آلية فك الاحتكار الصهيوني لمشروعية توليد مصطلحات جديدة تتناسب السياق التاريخي الذي نعيشه، وتنتمي إلى مرجعيتهم. إن فك هذا الاحتكار في صناعة المصطلح يقتضي اقتراح المصطلح الأكثر مصداقية من خلال موقع رؤيتنا وتمركزنا في الزاوية الأكثر كثفاً. وهو شكل من أشكال المقاومة والنهوض، فعندما نستعمل مصطلح "فلسطين المحتلة" (المسيري، 2003: ص223)، فإننا نؤكد على أن وضع فلسطين لم يتقرر بعد، وأنها لم تصبح بعد إسرائيل بشكل نهائي وهو مصطلح يفتح الباب أمام المقاومة والجهاد. واستخدام مصطلح "الكيان الصهيوني" للإشارة إلى الدولة الصهيونية يكشف أن ما أسس على أرض فلسطين ليس مجتمعاً يهودياً متجانساً تحكمه دولة عادية.

وهناك مصطلح "انتفاضة" (المسيري، 2003، ص226) الذي ظهر عام 1987 مشتقة من فعل نفص الثوب، أي حركه لإزالة ما علق به من غبار، وهو وصف دقيق للاستعمار الصهيوني الذي لم يضرب جذوراً في تربتنا الجغرافية والتاريخية بعد. وأما مصطلح الحوار (المسيري، 2003: ص234) دون اتباعه بوصف يبقى مصطلحاً قاصراً، بل يجب أن نولده من جديد تحت وصف "النقدي" أو "المسلح"؛ لأن الحوار على إطلاقه يفترض شكلاً من أشكال الندية والمساواة، ومثل هذه الدعوة للحوار دون تحديد المنطلقات والأطر والمرجعيات هي في واقع الأمر دعوة لمحو الذاكرة والتخلي عن القيم والتعري الكامل، ولكن إذا كان الطرفان غير متفقين في المنطلقات والأطر فإن الحوار يمكن أن نسميه "حواراً نقدياً"، وأما إذا كان أحد الطرفين يرفض أي مطلقات أخلاقية ومرجعيات ويجعل من نفسه مرجعية، ويعتمد على سياسة فرض الأمر الواقع، فإن قيام أي حوار يعدّ أمراً مستحيلاً، يمكن أن ينشأ عنها حوار "مسلح" بأن يقوم الطرف الذي وقع عليه الظلم بفعل المقاومة والحق الأذى بالآخر الظالم، عندها يدرك أن رؤيته للواقع

ليست مطلقة ولا نهائية فتفتتح كوة الرشد الإنساني، ومن ثمّ قد يعدل عن موقفه ولم تحدث المقاومة، فيظل هذا الآخر حبيس حواسه الخمس، وسوف يفسّر الرغبة في التفاوض أن ذلك مؤشر على استعداد الضحية للاستسلام والذبح مرة أخرى، وهذا ما أدركه الفيتناميون في كفاحهم المسلح ضد الأمريكيين، إذ جلسوا على مائدة التفاوض دون أن يتوقف قتالهم إلا بعد انتهاء المفاوضات وجلاء القوات الأمريكية عن ديارهم.

الخاتمة:

إن مثل هذا الخطاب التفسيري - إذ يعمق رؤيتنا - ما هو إلا شكل من أشكال استعادة الثقة بإمكانية تطوير خطابنا العربي على نحو أكثر تفسيرية ووعياً؛ لأنه خطاب يجلي الرؤية ويشخص الواقع ويعرّي الآخر. والمسيري في ذلك يصدر عن وعي مطلق على المستويات كافة أكانت تاريخية أم دينية أم فلسفية أم حضارية. كما أنّ هذا الخطاب بآلياته القائمة على التفكيك وإعادة التركيب تكشف قوة الآخر من جهة ونقاط ضعفه من جهة أخرى. كما تكشف دقته من جهة وسرّابته من جهة أخرى. إضافة إلى أنّ المسيري في خطابه التفسيري يقدم مشروعاً معرفياً متكاملًا قادرًا على التطور والتعمق والتكيف مع معطيات الواقع، ويظهر فيه المسيري متفقا عضويًا ملتزمًا ومؤثرًا في وعي المجتمع، ويظهر فيه عالماً متقدراً بفكره ورؤاه ومنهجه، خاصة وهو يعلي من شأن الإنسانية والأخلاق ويعيد الاعتبار للخيال والمجاز والحدس (إبراهيم، 2012: ص 69) في عملية التفكير العلمي وفي إخراج الظواهر الصهيونية من دائرتها المغلقة ووضعها في سياقات تاريخية متعددة الأبعاد. وهذا يكشف ضرورة استئناف جهود المسيري في تتبع المصطلح الصهيوني ذي المرجعية الغربية المتحيّزة وكشفها وإعادة التوازن إليها بردها أو إعادة تشكيل مفاهيمها وصولاً إلى تطوير منظومة نظرية كبرى تفلح في تفسير الظواهر الإنسانية المتباينة.

المصادر والمراجع

- إبراهيم، ر. (2012) رحلة عبد الوهاب المسيري الفكرية: دراسة في المقاصد والمناهج، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، السنة 17، ع 68، ص 41.
- إدالكوس، ع. (2011) النماذج التفسيرية: دراسة في الأدوات التحليلية لعبد الوهاب المسيري (1) // تاريخ المراجعة: الأحد، 03 يوليو 2011: www.veecos.net/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=6420:-----1&catid=24:sceintific-articles&Itemid=21
- جاسم، أ. (2017) التفكير النقدي "الثقافي - الحضاري - الأدبي" في أطروحة عبد الوهاب المسيري، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، عدد 26، صص 9-24.
- حمارنة، و. (1981) علاقات السيادة المثالية أم مثالية سيادة العلاقات: نحو نقد سوسيولوجيا السياسة عند ماكس فيبر، مجلة الفكر العربي، بيروت، مج 3، ع 22، أكتوبر، ص ص 120-130.
- حمودي، إ. (2014) في المشروع الفكري لعبد الوهاب المسيري، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 1، صص 37-48.
- دواق، ح. (2012) المنهج المعرفي التوحيدي عند عبد الوهاب المسيري، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، السنة 17، ع 68، ص 73.
- صديقي، ع. (2012) موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، السنة 17، ع 68، ص 192.
- عبد السلام، ط. (2015) الأصول المعرفية لمناهج البحث في الفكر الغربي والفكر الإسلامي، دار الجنان، ص 66.
- عشماوي، ع. (2018) جهود عبد الوهاب المسيري في بناء فقه التحيز: مفهوم التقدم نموذجاً. مجلة نماء، عدد 7 و 6، مركز نماء للبحوث والدراسات، صص 315-348.
- مرزاق، ع. (2012) كتابات عبد الوهاب المسيري: المداخل الكبرى لولوج فكره، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، السنة 17، ع 68، ص 15.
- المسيري، ع. (2006) اللغة والمجاز بين التوحيد ووحدة الوجود، ط 1، القاهرة، دار الشروق، ص 140.
- المسيري، ع. (2006) رحلتي الفكرية في البذور والجنور والثمر: سيرة غير ذاتية غير موضوعية، ط 1، القاهرة، دار الشروق، ص 583.
- المسيري، ع. (2003) في الخطاب والمصطلح الصهيوني دراسة نظرية تطبيقية، ط 1، القاهرة، دار الشروق، ص 243.

نور الدين، ع. (2012) دور نماذج التفسيرية في منهجية تحليل الظاهرة السياسية، مجلة رؤية تركية، مج1، ع3، صص 79-100. هيئة تحرير المجلة (2012) واجب الوفاء للمرحوم عبدالوهاب المسيري، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، السنة 17، ع68، ص8.

Techniques of Interpretive Discourse in the works of Abdel Wahab El-Messiri: The Example of (*Of Discourse and the Zionist Term*)

*Nidal Mohammed Fathi Al-Shamali**

ABSTRACT

Abdel-Wahab Al-Messeri (1938-2008) has produced a complete project of knowledge which aims at establishing a humanitarian moral outlook of human sciences. Throughout a quarter of a century, Al-Messeri has introduced deep and variable works that have formed a universal outlook through which he deconstructs the stable discourses and on top of them the modern Western discourse; its secular aspects and philosophical features. Al-Messeri depends on the comprehensive discourse that he calls "Interpretive Discourse" which surpasses other kinds of scientific, objective and textual discourses though it might use them. This "Interpretive Discourse" deepens our philosophical outlook and explains different phenomena through the techniques of abstraction depending on the belief that knowledge is the base for renewal. For Al-Messeri, "Interpretive Discourse" is a compound discourse that enables us to realize reality as a whole and not as scattered facts. By studying Al-Messeri's book *Of Discourse and the Zionist Term* (2003), the researcher aims at defining the techniques of this "Interpretive Discourse" that are based on deconstructing and reconstructing principles. These two require us to differentiate between the main (the core) and marginal aspects, including details within successive patterns, viewing phenomena through existing certain and possible elements, ignoring abstract values, stereotypical images and readymade molds, controlling generalizations and limiting the crisis of meaning (the signified).

Keywords: Interpretive Discourse, Abde-Wahab Al-Messeri, Surface structure, Deep structure.

* Al-Balqa Applied University, Jordan, Received on 7/2/2018 and Accepted for Publication on 28/5/2019.